العلاقات العراقية السعودية، رؤية مستقبلية

النَدوة الشهرية

مركز المنبر للدراسات والتنمية
ALMANBAR FOR STUDIES AND DEVELOPMENT

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

---

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

العلاقات العراقية السعودية، رؤية مستقبلية

الندوة الشهرية

أقام "مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة" مؤخراً ندوة حوارية تحت عنوان "العلاقات العراقية السعودية/رؤية مستقبلية" أدارها الباحث ابراهيم العبادي وحاضر فيها كلاً من الدكتورة سهاد اسماعيل (استاذة الاستراتيجية في جامعة النهرين) والأستاذ عبد الحسين الهنين (مستشار سابق في رئاسة الوزراء) وحضرها نخبة من المستشارين والباحثين.

تحدث العبادي في مستهل الندوة عن المسار التاريخي للعلاقات بين البلدين موضحاً أنه ماضٍ شديد الوطأة واتسم بالتقلبات وعدم الاستقرار منذ تأسيس الدولة العراقية في العهد الملكي، كما هو الحال بالنسبة للجانب السعودي الذي كان ينظر للعراق كتهديد للزعامة الإقليمية التي تطمح إليها السعودية وتبني سياستها الخارجية في الإقليم على ضوئها.

ولخص العبادي الهدف من عقد الندوة بقوله: "لندع الماضي، فما يهمنا هو الحاضر وما نحتاجه هو رؤية جديدة للعلاقات بين البلدين تواكب تحديات العصر وتعود بالنفع على شعبيّ البلدين".

ورقة الدكتورة سهاد إسماعيل

اشتملت الورقة البحثية التي قدمتها للندوة الدكتورة سهاد إسماعيل على تحليل معمق للإدراك السياسي المتبادل بين البلدين (العراق والسعودية)، وطرحت أفكاراً جديدة عن مستقبل وآفاق العلاقات الثنائية وتطويرها، وعن التحديات التي تواجهها والفرص المتاحة لتجاوزها باتجاه رسم مسار جديد واعد لهذه العلاقات.

وتتلّخص ورقة الباحثة سهاد إسماعيل بالنقاط التالية:

*هنالك إدراك سعودي جديد في التعامل مع العراق، فقد انتهت مرحلة التشكيك والتباعد وانطلقت مرحلة الحوار والتواصل.

*التهديدات التي واجهت العلاقات العراقية السعودية كانت أكثر من الفرص في الماضي، اما الآن فصانع القرار في العراق والسعودية لديه رؤية جديدة تقوم على استبعاد وتفتيت التهديدات واستثمار الفرص المتاحة لتعزيز العلاقات الثنائية.

*ينبغي أن نبحث عن علاقات منتجة، ويمكن الاستعانة بالفواعل غير الرسمية للارتقاء بالعلاقات الثنائية.

*القاعدة المناسبة للعلاقات العراقية السعودية هي توازن وتنسيق المصالح بين البلدين، وكل دور إقليمي يطمح إليه الطرفان له اشتراطات أهمها العمل وفق توازن المصالح، فهنالك صلة وثيقة بين المصالح من جهة، والتهديدات والفرص من جهة أخرى.

*صانع القرار السياسي العراقي يعمل راهناً على تفكيك التهديدات وإعطاء الأولوية لاستثمار الفرص المتاحة وهذا تطور إيجابي، ويبدو أن صانع القرار السعودي يفكر بالطريقة ذاتها حيث تبحث الرياض عن الفرص بعيداً عن إرث الماضي سيما مع إطلاق رؤية السعودية 2023 من قبل ولي العهد محمد بن سلمان.

*أخذت السعودية تعتمد في الآونة الأخيرة ما يمكن تسميته باستراتيجية المعابر في سعيها لتوثيق العلاقة مع العراق، وذلك من خلال طرح بناء مدن صناعية مشتركة والاستثمار في القطاع الصناعي العراقي.

*التعاون بين البلدين في مجالات الاقتصاد يمكن أن يتوسع ليضم دول أخرى كالأردن مثلا، بما يعنيه ذلك من تشكيل مثلث جيوبولوتيكي مؤثر في صياغة مستقبل الإقليم. والأمر المهم هنا هو ضرورة أن يعطي العراق الأولوية لعلاقاته مع دول الجوار وان يبني علاقاته مع كل دولة على حدة، فقد حاول سابقاً تجاوز دول الجوار (كما في حلف بغداد) ولم ينجح.

*العراق يمتلك مقومات اقتصادية وحضارية تؤهله للعب دور إقليمي وفق منطق توازن المصالح.

*السعودية بحاجة للعراق لتنمية دورها في المنطقة.

*العراق قادر على بناء محور استراتيجي جديد من خلال مشروع طريق التنمية، ومن الممكن ان يتحول المشروع إلى تكتل اقتصادي لدول عدة.

ورقة الأستاذ عبد الحسين الهنين

الأستاذ الهنين كانت له رؤية متمايزة في الورقة التي قدمها للندوة تتلخص في النقاط التالية:

*الدول أوزان ولا يوجد تعامل بالمثل، الطرف القوي في كل علاقة هو الذي يفرض شروطه، وحتى الربح المشترك هو ربح نسبي.

*من الصعوبة بمكان تصور أن السعودية سوف تدفع شركاتها للاستثمار في العراق، الكلام حتى الآن إعلامي، فالسعودية لاتزال تعتبر العراق منطقة غير آمنة للاستثمار، فضلا عن ذلك لا تستثمر السعودية في أي بلد ليس فيه ضمانات أميركية لاستثماراتها.

*السعودية حتى يومنا تصرّ على عدم إطفاء ديونها المترتبة على العراق منذ عهد النظام السابق.

*لدينا مشتركات عديدة مع السعودية لكن هنالك خلاف كبير في المذهب.

*السعودية تتوجس من العراق، وهناك قلق سعودي مما يعتبرونه تدخل إيراني في العراق.

*نحن أعضاء في منظمة أوبك بلس، ولكن قرارنا داخل المنظمة يتبع السعودية دائماً بما في ذلك تحديد حصتنا من الإنتاج، فالمفروض أن تكون حصتنا 5 مليون برميل يوميا، بينما هي الآن أقل من ذلك تبعا لهيمنة السعودية على قرارات المنظمة.

*ينبغي ألا يكون قرارنا في منظمة أوبك بلس تابعا للسعودية، وعلينا أن نقتدي بنهج المكسيك داخل المنظمة التي تتخذ قراراتها وفقاً لمصالحها حتى لو خالفت الإجماع داخل أوبك.

*التقارب السعودي الإيراني لعب العراق دورا إيجابيا فيه، لكن السعودية لا ترى العراق طرفاً مؤهلا لأن يكون ضامنا لأي اتفاق لها مع إيران ولذلك قبلت أن تكون الصين هي الضامن وهذا يؤكد بأن الدول أوزان.

*السعودية قلقة من تواصل شيعة العراق مع شيعة المنطقة الشرقية، كما أنها قلقة من نجاح التجربة الديمقراطية في العراق.

*الصين هي الدولة الوحيدة التي مولت مشاريع في العراق وتجاوزت القرار الأميركي باعتبار العراق منطقة غير آمنة.

*العراق دولة آسيوية وتعرّض لما تعرّض له من الغرب ولذلك فالأنسب للعراق أن يجعل الأولوية في سياسته الخارجية التوجه شرقا والتفكير جديا بالإنضمام لمجموعة بريكس.

*يمكن للعراق مثلا أن يفتح مكتبا للحوثيين في بغداد لتكون له أوراق قوية تجاه السعودية.

ورقة الدكتور إبراهيم العبيدي

مستشار وزارة الخارجية الدكتور إبراهيم فيصل العبيدي قدم ورقة للندوة تناولت مرتكزات التوجه السعودي الراهن لتوثيق العلاقة مع العراق، ولخصها العبيدي بثلاثة مرتكزات هي:

أولا: المرتكز الإقتصاديم التجاري والذي أثمر عن توقيع عدة مذكرات تفاهم بين البلدين على هذا الصعيد.

ثانيا: مرتكز الإتصال الجغرافي (البحري والبري والجوي).

ثالثاً: المرتكزات الاجتماعية والعلمية والرياضية.

كما طرحت الورقة التحديات التي تواجه مسار توثيق العلاقات الثنائية، وتتلخص في:

1- التباين بين قيادتيّ البلدين.
2- التحدي السياسي والتنافس الإقليمي بين السعودية وإيران وأثره على العراق.
3- غياب الثقة المتبادلة وتباين المواقف بين بغداد والرياض تجاه أزمات المنطقة (فلسطين واليمن كمثال).

وخلصت الورقة الى التوصية بالآتي:

ضرورة العمل على تصفير الأزمات في العلاقات العراقية السعودية، توثيق العلاقات حتى في بعدها الاجتماعي والثقافي، مناقشة إعادة تفعيل خط النفط العراقي السعودي ضمن المجلس التنسيقي العرقي السعودي لغرض تحقيق أقصى استفادة منه، والإعلان عن مشاريع اقتصادية واستثمارية. مشتركة.

وقد أثارت الأفكار التي تضمنتها أوراق الندوة نقاشات وحوارات ثرية بين الضيوف المشاركين عند تقديم مداخلاتهم، وخلص الجميع إلى ضرورة إعتماد رؤية واقعية لمستقبل علاقات العراق مع السعودية تقوم على تغليب المصالح الوطنية وتجاوز إرث الماضي.

الخلاصة

ويمكن تلخيص أهم ما جاء في النقاشات والمداخلات في النقاط الثلاث التالية:

1- لاينبغي للعراق أن يفكر بعقيلة العداء والإنتقام في سياسته الخارجية، والآن توجد فرصة مع الحكومة الحالية لأن يتجه العراق إلى مصالحه أولاً.
2- ينبغي إدارة الجيبولوتيك العراقي وتوظيفه عبر مشروع طريق التنمية لكي نحقق تشابك المصالح الاقتصادية بين البلدان المستفيدة من المشروع.
3- ينبغي التعامل مع السعودية بواقعية، سواء كنا نحبهم أولا نحبهم، المصالح دوما هي الأساس في العلاقات الدولية، وينبغي أن يفكر صانع القرار العراق بمنطق الدولة في رسم السياسة الخارجية للبلد.